

وطن النزعات الجنوبية

هذا النقاش لا ينفج معه التهديد ولا استعادة الماضي والتنافس على من نزع دما أكثر من اجل لبنان. وقد اثبتت التجارب ان الوحدة الوطنية هي التي تحمي التنوع الثقافي، فيما الأخير لا يستطيع ان يحمي الوحدة الوطنية والمقصود هنا "الدولة". فعلى اللبنانيين، وقبل اي شيء آخر، ان يعترفوا بأن ما آلت اليه احوال البلاد كانت جراء خياراتهم السياسية والاجتماعية والمذهبية قبل الوطنية. فهم سكتوا عن تقاعس الهيئات الرقابية. وهم اختاروا بالوراثة، وحيانا بالدم زعماءهم. وهم من فضل الهجرة من دون أن يفهموا معنى "الديموغرافيا - السياسية". وهم لم ينتجوا ولم يسمحو بانتاج نخب سياسية تعمل على التغيير نحو الافضل، وتطبيق اتفاق الطائف، الذي كلف اللبنانيين كثيرا، قبل الذهاب بلبنان الى ساحات وعرة ومجهولة.

اتفاق الطائف ليس مقدساً على الاطلاق، فهو نتاج عقول بشرية سياسية. وكل الدول تُطوّر دساتيرها متى احتاجت الى ذلك. الاكيد ان فيه نواقص عدة لكنها تطاول الجميع، بدليل ان الكل يتحدث عن "تهميش". والكل هذا، يملك قدرة تعطيل النظام لا تسييره او دفعه الى الامام. ومن كل القوى السياسية في لبنان لم تبقَ واحدة لم تدخل البرلمان والحكومات المتعاقبة.

هذا ليس دعوة للانقراض عن الاحزاب التقليدية ولا هو دعوة لتأسيس بديل منها، انما يقع في باب مسالة الجميع عن ادوارهم في تطبيق "قوانين" النظام السياسي قبل الانتقال الى مصير لا نعرف كم سيدفع ثمنه اللبنانيون. لقد كان تطبيق اتفاق الطائف، الذي تحوّل الى دستور ظننا جميعا انه دستور الجمهورية الثانية، تطبيقا انتقائيا واستنسابيا وما يمثل مصالح الادارة السياسية. ومجددا، هذا لا يلغي وجوب البحث فيه بوصفه دستورا لتطوير لبنان سياسيا وليس هدنة بين حروب.

لم يعد خافيا على احد انه منذ التدهور المريع للاوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية في لبنان اعتبارا من أواخر العام 2019، والضرر السلبي الذي سببه ملف النزوح السوري، عدا عن التوتوات التي احدثتها القضية الفلسطينية في الجسد اللبناني منذ اربعينات القرن الماضي، بدأت تعلق اصوات من هنا ومن هناك، يدعو بعضها الى تعديل الدستور الحالي وتحديثه، وهو امر طبيعي، واصوات تتحدث عن الفدرلة، واخرى عن التقسيم، ناهيك عن مشروعات يتم تداولها في الغرف المغلقة. لكل من هذه الاصوات، هناك مَنْ ينظر اليها قبولا او رفضا، لكن يلاحظ ان صوتي الفيدرالية والتقسيم صارا مرتفعين بدرجة عالية، وبدأت الدراسات في شأنهما تطرح على الملأ، فساهمت باطلاق جدلية عقيمة تتراوح بين مؤيد ورافض، لا نعرف نتيجتها، وقد تعرض لبنان واللبنانيين إلى مخاطر سبق لهم أن جربوها منذ العام 1840.

لم يسبق أن تقاتل اللبنانيون يوما من اجل تطوير دولتهم ومؤسساتها، مهما تنوعت الحجج والاسباب والتبريرات. الجميع كانوا حملة مشاريع سياسية تعني الخارج بدءا مما سمي ثورة 1958 وصولا الى اليوم. قبل ذلك خاضوا معارك القناصل والسلطنة العثمانية. في تاريخهم الحديث، تقاتلوا على اعلاء البنادق الخارجية، مع فارق التصنيف مع العدو الاسرائيلي.

لو اقتنع من تعاقب على ادارة الدولة بأن بند "اللامركزية" هو من احدث ما توصل اليه علم الدولة الحديثة، لكانت الامور اختلفت تماما. ليس بسبب اختلاف الثقافات او اعتبار هذه البيئة انضج من تلك، بل لأن "اللامركزية الادارية" هي حافز على الائمة والمنافسة والتطوير.

هذا النص لا يرمي الى الدفاع عن هذه الفكرة او يهاجم تلك، بقدر ما هاجسه بقاء الدولة المتضررة حاليا اثر الانهيار الكبير. لكن ما يتوخاه النص هو فتح نقاش عما اذا كان النظام الحالي قد فشل، ام ان الادارة السياسية للدولة، بكل فروعها، هي التي فشلت؟ مع الاخذ في الاعتبار خطورة الذهاب الى طرح مشروعات لا تلاقي تجاوبا من غالبية اللبنانيين في لحظة انعدام الوزن السياسي والامن والديموغرافي.